

دراسة الأرشيف العثماني المحفوظ في الجزائر

وثيقة عهد أمان الجزائر 1748م نموذجاً

الدكتور / سيد أحمد بن نعماني

كلية العلوم الإسلامية

جامعة الجزائر 1 (بن يوسف بن خدة)

- الجزائر

Abstract :

L'établissement du document "AHD AL AMAN" en Algérie et son entrée en vigueur depuis le 03 Février 1748 était un événement important pour l'histoire du pays pendant la période moderne de son histoire vu ces conséquences sur la situation politique interne. De ce faite le document est une référence pour l'analyse du développement politique, social et militaire du pays pendant la période sus - cité.

En même temps ce document démontre l'existence d'une entité politique Algérienne (Etat Algérien) complet fort avec ses Lois au contraire de ce que affirment certaines analyses et écritures historiques coloniales.

مقدمة:

يمثل صدور وثيقة عهد الأمان بالجزائر في 03 فبراير 1748م حدثاً هاماً في تاريخ البلد في العصر الحديث نظراً لما كان لذلك الإصدار من تأثير على الوضع السياسي الداخلي وتعتبر الوثيقة مرجعية لدراسة التطور السياسي والاجتماعي والعسكري للجزائر.

ولأن هذا الحدث الهام مازال يكتنفه الغموض من عدة جوانب بسبب أن المؤرخين لم يعطوه حقه من الدراسة والبحث كالمؤرخين الأوروبيين ومنهم الفرنسيين على الخصوص الذين قلما تكلموا عنه خدمة لتوجهاتهم العامة الرامية إلى ترسيخ فكرة انتفاء قيام دولة جزائرية حقيقية ذات مؤسسات وتشريعات خلال الحقبة التاريخية الحديثة.

وما عزز هذا الانطباع الخاطئ أن المصادر الإسلامية عن هذا الموضوع قليلة جدا ومختصرة وتفتقر للدقة والتحليل. وبناء على ذلك وشعورا منا بأهمية هذا الحدث الذي يبرز جانبا من نظام الدولة قبل سقوطها تحت نير الاستعمار. أنجزنا دراسة تناولنا فيها هذا الموضوع تحت عنوان: « دراسة الأرشيف العثماني المحفوظ في الجزائر: وثيقة عهد أمان الجزائر 1748م نموذجاً ». وتتكون الدراسة من محورين: الأول عرفنا فيه الأرشيف العثماني الموجود بالجزائر ووثيقة عهد الأمان، والثاني ضمناه دراسة للوثيقة من حيث الظروف العامة، أسباب صدورها، مضمونها، والنتائج المترتبة عن تطبيقها.

I. تعريف الأرشيف العثماني الموجود بالجزائر ووثيقة عهد الأمان:

يتكون الأرشيف العثماني الموجود في الجزائر من رصدين: الرصيد الأول مستودع في مصلحة المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية في حي الحامة في إقليم بلدية الشهيد محمد بلوزداد، والرصيد الثاني مستقر في المركز الوطني للأرشيف الجزائري الكائن في حي بئر خادم في إقليم البلدية الحاملة لنفس الاسم.

1. الرصيد العثماني بالمكتبة الوطنية:

يحتوي هذا الرصيد على ألف وستمائة واثنين وأربعين وثيقة (1642) من العهد العثماني تمثل أربعمئة وثمان وثلاثين وثيقة منها الرصيد القديم بالمكتبة الوطنية بالجزائر، وهي

موزعة على خمس مجموعات تشكل كل واحدة منها ملفاً واحداً، وهي التي تحمل الأرقام التالية: 1641، 1642، 1903 2316، 3203. وتمثل ألف وست وثمانون وثيقة الرصيد الجديد الذي حصلت عليه المكتبة الوطنية أو بالأحرى أعيد إليها مؤخراً وهو رصيد "دلفان"، وهي موزعة على اثني عشر ملفاً توجد ضمن خمس مجموعات تحمل الأرقام التالية: 3190 (ملفان)، 3204 (ملفان)، 3205 (ملفان)، 3205 (ثلاثة ملفات)، 3206 (ثلاثة ملفات)، 3207/ (ملفان). وتمثل المائة والعشرون وثيقة الباقية المجموعتين التونسييتين ورقمهما 37 و 3180 بالمكتبة الوطنية بتونس.⁽¹⁾

إن غالبية الوثائق سواء تلك التي في الرصيد القديم أو الرصيد الجديد هي عبارة عن ترجمة عربية لأصول تركية مفقودة، واحتفظت بنفس أرقام الأصول التركية التي ترجمت عنها تلك الوثائق، وكتبت بخط مغربي غير متقن يصعب قراءته في كثير من الحالات، وأسلوبها ركيك مزج فيه صاحبه بين العربية والتركية، بحيث لا تؤدي عباراته في كثير من الأحيان المعنى المقصود بها، وبالوثائق تشطبيات كثيرة جداً، وورقها غير سميك وضعيف المقاومة، وبعض الوثائق كتبت على قصاصات من الورق من النوع نفسه وبعضها كتبت على أوراق استعملت إحدى جهتيها لكتابة وثائق أخرى شطب عليها، ولكن الشيء الذي يلفت الانتباه أن ذلك الورق تعرضت له الأرضة قبل أن تكتب الوثائق عليه، إذ لاحظنا أن الكاتب كان يتجنب الكتابة في الأماكن التي أكلتها الأرضة.

وكل ذلك يدل على أن تلك الترجمة العربية لم توضع للاحتفاظ بها وتبقى بين أيدي الباحثين للاستفادة منها، وإنما وضعت لأجل تسهيل المهمة لأول محافظ على الأرشيف العثماني

والعربي بالجزائر،⁽²⁾ عينته الإدارة الاستعمارية، وهو فرنسي كان يحسن العربية لترجمتها إلى الفرنسية في مرحلة ثانية.

وقد استعان "دوفو" لإنجاز تلك المهمة بكاتبين مخضرمين عاشا الفترة العثمانية وبقيا بالجزائر أثناء الاحتلال ويتقنان اللغتين العثمانية والعربية، أما الأول فاسمه محمد بن مصطفى الذي ذكره "دوفو" في مؤلفه «سجل التشريعات» والكاتب الثاني هو ابن عثمان خوجة الذي أشار "دوفو" في مواطن كثيرة في القسم الخاص بالحصون من مؤلفه حول تاريخ الجزائر العام.

وفيما يتعلق بأهمية تلك الوثائق جميعها فإنه أمر لا يمكن إنكاره بحال من الأحوال، وبواسطتها فإن جوانب كثيرة ستوضح لنا في المستقبل من تاريخ الجزائر العثماني، خصوصا أن بعض الوثائق منها تعد نماذج فريدة لا يعتقد وجود مثلها في أماكن أخرى. ومنها فرمانات تعيين ولاية الجزائر من الباب العالي وتحديد الولاية لهم، تحتوي على أخبار ولادة الأبناء لدى السلطان العثماني، وأوامر إجراء مراسيم الاحتفال التقليدي بتلك المناسبات، وفرمانات أخرى تحتوي على أوامر موجهة إلى الولاية من السلطان أو من أحد وزرائه وفي مقدمتهم "قبودان دريا"، مثل أوامر إرسال السفن الجزائرية لتشارك في الحرب إلى جانب الأسطول العثماني. وأوامر الإفراج عن السفن التي استولى عليها الجزائريون والتابعة لرعايا الدولة العثمانية أو للدول الصديقة لها. كما توجد قوائم للهدايا التي كان ولاية الجزائر يرسلونها إلى الباب العالي.⁽³⁾

ونجد وثائق أخرى عبارة عن رخص سلمت للجنود لزيارة ذويهم أو لأداء فريضة الحج ووثائق عبارة عن سندات شراء بعض السلع للجزائر من الخارج، والعتاد الذي كانت تقدمه لها بعض الدول، ووثائق أخرى عبارة عن عهود أمان تتضمن قوانين تتعلق بالنظام

الداخلي للجيش وهي مرتكز بحثنا هذا وأخرى عبارة عن معاهدات مع بعض الدول، ومجموعة معتبرة من الوثائق هي عبارة عن رسائل وصلت إلى حكام الجزائر من وكلائهم في المدن العثمانية خاصة من أزمير، وتونس، ومصر، ومنها أيضا التي تتناول موضوع التجنيد الذي كان يقوم به الجزائريون في مدن الأناضول وبشكل خاص في أزمير حيث كانت الجزائر تملك خانا خاصا بها يقيم فيه الموظفون المشرفون على جمع المتطوعين وإرسالهم إلى الجزائر، وهم الذين يطلق عليهم "الدائيات"، ويرأسهم "باش دائي".

2. الرصيد العثماني بالمركز الوطني للأرشيف:

صدر قرار رئاسي سنة 1971م يقضي ويتضمن تأسيس المركز الوطني للدراسات التاريخية الذي من أهدافه الأساسية جمع وجرد كافة أنواع المصادر والوثائق والمحفوظات التي تكون صالحة لإعداد تاريخ عام للجزائر.

كما تم بناء على هذا الأساس إرسال المرحوم الشيخ أحمد توفيق المدني بصفة رسمية إلى تركيا نظرا إلى علاقته الوطيدة ببعض رجالات الأتراك⁽⁴⁾ وبناء على هوايته لميدان التاريخ والتراث الأصيل كي يجلب من دور وثائقها الغنية بالوثائق العثمانية بتاريخ الجزائر باعتبارها إحدى المصادر الأساسية لكتابة تاريخ الجزائر الحديث وخاصة فيما يتعلق منه بالفترة العثمانية. وبعد جهد جهيد ورحلات عديدة إلى استانبول مركز ومخزن الوثائق العثمانية تمكن المرحوم من الإتيان بما يقارب أربعة آلاف وثيقة عثمانية خاصة بتاريخ الجزائر أو تاريخ شمال أفريقيا ووضعها بالمركز الوطني للدراسات التاريخية (المركز الوطني للأرشيف حاليا) لتكون في متناول الباحثين.

كانت تلك الوثائق مكتوبة باللغة العثمانية، ولترجمتها إلى العربية أستعين بأحد السوريين العاملين بوزارة التربية الوطنية وهو السيد فكري طونة عام 1979م، الذي كتب عن الشيخ أحمد توفيق المدني قائلاً: «وقد أمضى المرحوم بقية أيامه من عمره مشغولاً بهذه الوثائق حيث قام بتزيينها وتنظيمها وتصنيفها حسب التواريخ والسلطين والولاية بالجزائر. حتى انتهى من كل ذلك ولم يبق لديه إلا قضية تعريبها التي كانت تعتبر في نظره من أهم وأصعب أمورها وذلك نظراً لصعوبة لغتها وتعقد خطوطها ... لتمكنا الحمد لله من تعريب نصف الوثائق الموجودة لدينا كما قمنا بنشر البعض منها في مجلة التاريخ التي يتولى إصدارها المركز الوطني للدراسات التاريخية⁽⁵⁾

- وتتكون الوثائق التي جلبها المرحوم الشيخ أحمد توفيق المدني من عدة دفاتر مثل: دفتر خط همايون، دفتر إرادة، دفتر مهمة، دفتر السلطين ودفتر الخارجية. ويمكن تقسيمها بشكل عام وبصورة مختصرة من حيث محتوياتها إلى ثلاثة أقسام:
- قسم يتعلق بما قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر ونعني بذلك الفترة التي تشمل الإدارة العثمانية من بدايتها إلى نهايتها بالاحتلال الفرنسي.
 - قسم يتعلق بالأحداث والأوضاع التي سادت بالجزائر أثناء محاولة الفرنسيين لاحتلالها سواء كانت هذه الأحداث بين الجزائريين والفرنسيين من جهة أو بين الباب العالي والفرنسيين أو الجزائريين من جهة أخرى.
 - قسم يتعلق بالأحداث والأوضاع التي ظهرت في الجزائر وخارجها كنتيجة إيجابية ضد الاحتلال الفرنسي: المساعي السياسية التي قادها السيد حمدان بن عثمان خوجة والدولة العثمانية، ومقاومة الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي.

II. دراسة وثيقة "عهد الأمان":

اعتمدنا في بحثنا على وثيقة من الأرشيف العثماني الموجود بالجزائر من الرصيد المستودع في المكتبة الوطنية الجزائرية، وبالضبط الوثيقة الموسومة "عهد أمان الجزائر"، والمرتبة في المجموعة رقم: 3190، والملف رقم: 02 الوثيقة رقم: 55.

كُتبت وثيقة عهد الأمان كبقية الوثائق العثمانية من رصيد المكتبة الوطنية الجزائرية باللغة العربية، وبخط مغربي صعب من قراءتها وبأسلوب يمزج بين اللغة العربية الفصحى والعامية والتركية⁽⁶⁾ علماً أن أصل تلك الوثيقة مفقودة كما هو شأن أيضاً كل وثائق الرصيد العثماني المشار إليه سالفاً، كما كانت مكتوبة بالعثماني.

كتب محافظ الأرشيف الاستعماري بالجزائر "ألبير دوفو" وهو يصف الوثيقة بعد أن أصدرها مترجمة إلى اللغة الفرنسية في المجلة الإفريقية تحت عنوان عهد الأمان أو القانون السياسي والعسكري «*AHD AMAN OU REGLEMENT POLITIQUE ET MILITAIRE*» قائلاً مايلي: «إن الوثائق المتعلقة بشؤون الإدارة العثمانية في الجزائر نادرة جداً لدرجة أننا نعتبر اكتشافنا للوثيقة الموسومة عهد الأمان درب من دروب الحظ العظيم، رغم ورود في متنها الكثير من الإطناب والتكرار، فإنها قدمت لنا معلومات ثمينة عن كيفية إدارة حكم أوجاق الجزائر»⁽⁷⁾.

صدر "عهد أمان الجزائر" في عهد الباشا محمد بن بكير الذي كان يمارس وظيفة خوجة الخيل (مدير الأملاك)، وقد اعتلى حكم الجزائر بعد إبراهيم بن محمد في 08 فبراير 1748م ومات مقتولاً في 11 ديسمبر 1754م، في الوقت كان فيه يدفع أجور جنود الانكشارية وقد كان شاعراً، ومحباً للخير، وامتدحه الأجانب ومنهم المؤرخ

هامير (HAMMER) الذي وصفه بالمعتدل في طريقة حكمه، وقال فيه أحد الدبلوماسيين الايطاليين أنه كان حكيماً سخياً وزاهداً وأمتاز بتلك الصفات عن كل أمراء الجزائر.

ويواصل "ألبير ديفو" (ALBERT DEVOULT) ويقول: «وافق محمد بن بكير اعتلاء منصة الحكم بعد تردد كبير لزهده عن ذلك المنصب، وحسب الرواة منذ تقمصه إياها حرص على استتباب الأمن والنظام في الجزائر بحزم وعدالة، ويوجد شاهد قبره في متحف الجزائر الذي سلم له عن طريق القسيس "مونسينيور بافي" (MONSEIGNEUR PAVY)⁽⁸⁾

1. الإطار العام لصدور الوثيقة (الظروف والأسباب):

إن الإطار العام الذي صدر فيه عهد الأمان في الجزائر لا يخرج عن مشكلتين أساسيتين ظل يعاني منهما الحكم العثماني طيلة تواجده في الجزائر أولها المشكلة الكرغلية والثانية مشكلة التنافس على الحكم بين أفراد الأوجاق من الانكشاريين وطائفة رياس البحر على السواء.

أولاً/ المشكلة الكرغلية:

الكرغلة هم فئة سكانية مكونة للمجتمع الجزائري في ذلك الوقت، والتي أشعلت عدة ثورات موجهة ضد السلطة العثمانية ذات العصبية التركية، لأجل تحسين أوضاعها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

يقول بهذا الصدد أحد المؤرخين الفرنسيين: «... لقد كان يحكم إيالة الجزائر منظمة عسكرية تسمى الأوجاق وكانت ذات عصبية تركية، وكانت سياسة الأوجاق تتلخص في كلمتين السيطرة ثم الحرص على احتكار العنصر التركي دون سواه لفوائد الهيمنة، هذه الوضعية

أدت بشكل طبيعي بعد القضاء على المعارضين للوجود العثماني من الأسر الحاكمة المحلية والمنافسين الأسبان إلى بروز صراعات جديدة في نوعيتها، الصراع ما بين الأوجاق (العسكر) وحكام الإيالة من باشاوات ثلاثين وبعدهم الدايات من جهة، وما بين الأوجاق وفئة المولدين (الكراغلة) الذين أصبحوا يهددون هيمنة العنصر التركي على الجيش من جهة ثانية، وهكذا منذ بداية الحكم العثماني في الجزائر بدأت ما يمكن تسميته بالمشكلة الكرغلية...»⁽⁹⁾.

لنتعرف على هذه الفئة العرقية أو ما يمكن نعتة بالقوة السياسية أيضاً. تعود أول إشارة لهذه الفئة إلى سنة 1596م⁽¹⁰⁾ وكان أبناء هذه الفئة يطمحون بحكم الميلاذ واللغة، والانتماء العائلي إلى الصعود للمراتب العليا في المجتمع الجزائري، ولكن الأتراك العثمانيين - أصلاً أباً وأماً - حاولوا دون توليهم الوظائف السامية في الجيش، والإدارة، وكما منع عنهم الانخراط في السديوان، إلا أنهم فسح لهم المجال في الغزو البحري والوصول إلى مرتبة البايات في الإدارة المحلية، وذلك حتى يحافظوا على مقاليد السلطة في أيديهم ويضمنوا عدم انتقالها إلى الكراغلة نتيجة قرابتهم من السكان المحليين لأن قوتهم تكمن في إبعاد أهل البلاد عنها، ولو كانوا من أصلهم. وهذا الصدد يقول المؤرخ "بيير بواي" (*PIERRE BOYER*) مايلي: «... إن الميزة الأساسية للكراغلة علاقتهم المتينة مع السكان الأصليين عن طريق أصلهم من أمهاتهم ومنهم النخبة من العائلات الجزائرية الأصلية، ذلك أن هؤلاء كانوا يرتبطون بعلاقات مصاهرة مع الأتراك لسببين أولهما المحافظة على المكاسب السابقة لحجى العثمانيين وثانيهما تجنب ممارسات تعسفية من طرف العناصر العثمانية التركية...»⁽¹¹⁾.

كانت طائفة الكراغلة أكثر عدداً وأوسع انتشاراً من طائفة الأتراك، سواء في مدينة الجزائر أو في غيرها، وقدر عددهم في القرن 16م بحوالي 6 آلاف شخص، أما في العشرينات من القرن 17م فقد بلغ 5 آلاف شخص في مدينة الجزائر لوحدها، وانخفض العدد أوائل القرن 19م إلى ألفين كرجلي.⁽¹²⁾

لذلك فهم يعتبرون من أبرز العناصر السكانية المشكلة لمجتمع مدينة الجزائر بشكل خاص والجزائر عامة نظراً لقوتهم العددية ولدورهم الهام في شتى المجالات والتي منها: تقوية الغزو البحري ضد الأسبان حيث أنهم كانوا من أشد أعداء المسيحية في بلاد المغرب، كما ساهموا في تطوير البحرية الجزائرية وتحصين المدينة ومدن جزائرية أخرى خاصة الساحلية منها وتزويدها بالمياه.⁽¹³⁾

زاول الكراغلة مهناً شتى منها التجارة بنسبة قليلة، والزراعة بفحص المدينة إلى جانب بعض الصناعات مثل: صناعة البنادق والحياكة والنسيج. وإن إقصائهم من السلطة، ومن بعض الامتيازات الهامة أدى بهم إلى التمرد ضد الأتراك خلال عشرينات القرن 17م للحصول على حقوقهم. وبهذا الصدد تقول المؤرخة الجزائرية عائشة غطاس: «... ظهرت أول ثورة للكراغلة في عهد الباشوات، وهذا بسبب سياسة الإقصاء التي انتهجتها السلطة، فإذا كانت فترة البايبربايات قد فتحت أبواباً لكل العناصر والشرط الوحيد هو القدرة والخبرة، فإن عهد الباشوات عرف طغيان العنصر العثماني وحده، وانتهت بمقتل عدد كبير من الكراغلة وفرار من تبقى...».⁽¹⁴⁾

ثانياً/ الصراع على الحكم والقيادة بين أفراد الأوجاق:

منذ بداية العهد العثماني في الجزائر وحتى نهايته، كانت مؤسسته العسكرية طاعية على الحكم، ومن أهم ميزات هذه المؤسسة تفشي الصراعات من أجل قيادته، من ناحية بين الجيش البري (الانكشارية) والجيش البحري (طائفة رياس البحر) ومن ناحية أخرى بين قيادات المؤسسة العسكرية عموماً نفسها لاعتلاء منصة الحكم.

وتجلى صراع الانكشارية ورياس البحر بصورة واضحة في الفترة التي عاصرت تعيين الباشا محمد "تكليري" سنة 1556م.⁽¹⁵⁾ فبعد وفاة صالح ريس، اختار الجيش الانكشاري حاكماً جديداً وهو حسن "قورصو" وقد نال هذا الأخير رضا الجميع،⁽¹⁶⁾ وقام الباب العالي بإرسال مبعوث يمثل سلطته إلى الجزائر، وقد كان اسمه محمد باشا "تكليري"، ولم يرق ذلك الانكشاريين الذين كانوا راضيين على حكم حسن قورصو فأمر كل من قائدي بونة وبجاية بعدم استقبال الباشا الجديد، ووصل "تكليري" إلى بونة ولم يستقبله قائدها مصطفى، ثم حث المسير نحو بجاية التي لم يستقبله قائدها أيضاً وهو علي "ساردو" وفي نهاية سبتمبر 1556 م وصل "تكليري" إلى مدينة الجزائر ولم يستقبله بها أحد.

وكانت طائفة الرياس على خلاف كبير مع الانكشاريين في تلك الفترة ذلك لأنهم لم يريدوا من الجيش أن يقاسمهم غنائم البحرية وبذلك عملوا على نصرة وتأييد "تكليري" وحداغ الحامية وذلك بإقناعهم أنهم سيعملون على مساعدتهم بالتسلل ليلاً إلى سفن "تكليري" وإحراقها، وقد صدق الانكشاريون الحيلة، وفي نفس الوقت ذهب الرياس إلى "تكليري" وأبلغوه برغبتهم في مساعدته بالتسلل إلى مدينة الجزائر والسيطرة التامة على أمورها، وقد نفذت الخطة بقيادة خمس رياس، ودخل الباشا محمد "تكليري" إلى مدينة الجزائر برفقة ألفي

جندي وألقى القبض على حسن "قورصو" وأمر بإعدامه، كما أمر بإعدام حاكم بونة وبجاية.⁽¹⁷⁾

وبذلك توصلت طائفة الرياس إلى إيصال محمد "تكليري" إلى الحكم غير أن هذا الأخير قتل من طرف إنكشاري آخر كان تلميذ لحسن "قورصو"، وهو القائد يوسف انتقاماً لسيده، وهكذا كانت هذه السلسلة من الاغتيالات تصفية حسابات بالدرجة الأولى تبرر بشكل جلي صراع الانكشارية ورياس البحر على الساحة السياسية، ومنه أيضاً نبرر صدور عهد أمان 1748 للحد منها.

هذا نموذج يبرز فصل من فصول الصراع بين جناحين من المؤسسة العسكرية العثمانية في الجزائر، أما داخل الجيش البري (الانكشارية) نفسها، فقد سجلنا أيضاً عدة تجاوزات، من بينها مؤامرات التولية والعزل، فمثلاً عندما حاول الإنكشاريون القيام بالثورة ضد عمر باشا أراد هذا الأخير مقاومتهم، ولما أخذ رأي وزرائه اطرقوا ساكتين إلى الأرض فوضع عنه سلاحه وقال لهم افعلوا ماشأتم وذهب إلى موضع الجنينة واستقبل القبله و أمرهم أن يخنقوه فنفذ الحراس أمره، وبعثوا بخنجره إلى علي خوجة الذي قلده الجند بعد ذلك منصب الباشا. وهكذا قد نكون قد عرضنا أمثلة تفهمنا دوافع إصدار الداوي محمد بن بكير لعهد أمان الجزائر في 1748م لعله يخفف من حدة تلك الصراعات والأزمات.

2. دراسة الوثيقة من ناحية المحتوى والمضمون:

وتكون عهد أمان الجزائر في 1748م من مقدمة ومجموعة أحكام تنظم أعمال المؤسسة العسكرية وخاتمة فيها ذكر لتفاصيل عن بروتوكول انتقال هذا العهد بين من يتولى حكم الجزائر، وتشير المقدمة إلى وجوب الاهتمام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء باعتبار أن

الإسلام هو الدين الرسمي للدولة الجزائرية، وأن الداي والسكان مسلمون، وعلى الأغا قائد الجيش أن يلتزم بتطبيق أحكام العهد بصرامة وعدل ولا يميز في ذلك أحد وحتى الخارجين عن ملة الإسلام، ويقصد بذلك أهل الذمة، كما وردت التوصية باحترام مرتبة ووظيفة كل واحد من المؤسسة العسكرية وعدم تدخل أي طرف في صلاحيات الآخر ومن تلك الرتب المذكورة: "الكاهية باشي"، "البلكباشي" و"الأوداباشي"، وقد ورد بهذا الخصوص في نفس المقدمة توصية الأغا بالاستعانة بـ "الكاهية باشي" في حالة عدم قدرته على الفصل في الحكم على القضايا التي تعرض عليه (الحث على الاستشارة) ⁽¹⁸⁾ ومن الأحكام الصادرة في عهد الأمان ما يلي:

الرضا بالأجرة التي تدفع لكل عامل في المؤسسة العسكرية، وتجنب خلق الريبة بين أفرادها والاضطرابات، وعدم الخروج عن تعاليم الشريعة الإسلامية السمحاء.

- احترام وإتباع وصايا وتوجيهات وأراء أولياء الله الصالحين (يقصد هنا العلماء)، لأن دعواتهم لنا ورضاهم عنا تجلب لنا السعادة والتوفيق في أعمالنا، إن نصائحهم بما تفتتح أعيننا.

- إن الوفاق بيننا أكثر من ضروري للجزائر المحروسة التي يترتب بها أعدائها من الكفار من كل أطرافها، وعلينا بذلك أن نجند أنفسنا في سبيل الله لـ... ونهارا. ⁽¹⁹⁾

- من الآن فصاعدا أبناء الانكشارية سيقون من الانكشارية وأبناء الطوبجية (سلاح المدفعية) من الطوبجية، وأبناء الصبائية (الخيالة) من الصبائية، وكل فرد من الأوجاق يهتم بالوظيفة المنوطة به دون أن يتدخل في صلاحيات الآخرين في الأسلحة والوظائف الأخرى. ونلاحظ هنا توريث المهام والصلاحيات داخل الجيش من الأب إلى الابن.

- يجب على محلات الخريف والربيع (المكلفة بتجميع الضرائب)، أن تعزف عن الخروج في حالة وجود عدوان أو تهديد بالعدوان من الخارج.

- يجب بقاء بصفة دائمة 600 بلكباشي في القصبة (دار السلطان)، 200 منهم يتكفلون بحمايتها و400 يشكلون الديوان.

كل من يقوم بسكة نقود جديدة وتداولها يعرض للإعدام وعليه نصيبه بعدم الإقبال على هذا العمل (محاربة التزوير).⁽²⁰⁾

- إذا ارتكب أغا المحلة خطأ في أداء واجبه يعزل من منصبه ويؤجل معاقبته إلى غاية عودة المحلة إلى الجزائر أين تجرى تحريات في قضيته ثم ييث الحكم النهائي أما بالنسبة لجند المحلة فإن ارتكب خطأ أثناء أداء المحلة لواجبها فإن الجندي يمثل أمام أغا المحلة وهو الذي يقرر في أمر معاقبته أم لا، أما إذا هرب المتهم وبقي غائب لمدة ثلاث أيام فيشطب اسمه من دفتر المحلة ويمنع عليه الانخراط ثانية في أوجاق الانكشارية، وإن حدث وعاد الجندي الفار إلى المدينة بعد مرور فترة من الزمن فيقبض عليه ويجلد حتى الموت.

- إن تسببت المحلة بأكملها في إحداث الفوضى والشغب فإن كل أفرادها يعاقبون وذلك بمنعهم من دخول المدينة وتعتبر محلتهم محلة مفقودة.

وقد وردت في حاشية الوثيقة تفاصيل عن كيفية أداء مراسم تقليد حكام الجزائر عند اعتقالهم منصة الحكم وفيه ورد تفصيل فريد من نوعه عن كيفية التعبير من طرف الحاكم الجديد عن التزامه بالوفاء والتطبيق الصارم لأحكام عهد الأمان، ذلك أنه يقلد إياها في عنقه. ولعل هذا التفصيل البروتوكولي هو الذي خلد في المثل الشعبي الجزائري "راهي في رقتك" وهو مثل يراى

منه ضرورة الوفاء والالتزام بالمحافظة على العهود والأمانات كما هو في هذه الحالة بالنسبة لعهد الأمان محل دراستنا.

3. آثار تطبيق بنود وثيقة عهد الأمان في الجزائر (النتائج):

رغم أن عهد أمان الجزائر في 1748م، يسجل ضمن المواثيق الهامة التي كانت تهدف إلى تحقيق السلم الاجتماعي والسياسي والاستقرار داخل أوجاق الجزائر، وهو بذلك يكون ضمن المبادرات النادرة عبر التاريخ وينم عن وعي كبير لدى ساسة الجزائر بضرورة النظام والاستقرار إلا أن نتائجها كانت محدودة بدليل مايلي:

- اغتيال حاكم الجزائر الداي محمد بن بكير وهو المبادر لوضع عهد الأمان، وذلك في سنة 1754م، حين كان منهما في مراسيم تقديم أجور الجيش الإنكشاري، وهكذا يكون قد قتل من طرف المؤسسة التي سعى بوثيقة عهد الأمان إلى تحقيق الاستقرار في داخلها ويكون بذلك قد فشل على حساب حياته.

مواصلة الاضطرابات داخل الأوجاق من قتل للحكام وتدخل في مسائل الحكومة والتنافس على اقتسام المنافع بين أقسام الجيش من الانكشارية (الجيش البري) وطائفة رياس البحر (الجيش البحري)، فعلى سبيل المثال لا الحصر اغتيال مصطفى باشا الذي تولى الحكم سنة 1799م، واغتيال في 1805م حيث تولى مكانه أحمد باشا الذي يغتال هو بدوره سنة 1808م، ليأتي بعده الحاج علي باشا الذي يغتال أيضا سنة 1814م، ثم تولى الحكم بعده محمد باشا الذي يغتال بنفس الطريقة تقريبا كسابقه، وعين مكانه أغا العسكر عمر باشا، ونختم بما وقع ليحي أغا على يد حسين داي وصهره من مؤامرة أدت إلى وضعه في إقامة جبرية بالبلدية وانتهت بإعدامه بتهمة التدبير لقلب الحكم.⁽²¹⁾

الخلاصة

لقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج بعد دراستنا وتحليلنا لوثيقة عهد أمان الجزائر المورخة في 03 فبراير 1748م، وهي الآتية:

النتيجة الأولى: إن وثيقة عهد الأمان في الجزائر كانت فعلاً ما يشبه قانون أساسي (دستور)، وبذلك فقد كانت من أول الوثائق من نوعها في تاريخ الدول العربية والإسلامية ونقصد بذلك القوانين الرامية إلى إحداث الاستقرار والأمن السياسي والاجتماعي. **النتيجة الثانية:** تمثل وثيقة عهد الأمان في الجزائر سنة 1748م دليلاً قاطعاً على أن الدولة الجزائرية كانت قائمة وأن الحداثة في الجزائر لم تكن بفعل الوجود الاستعماري الفرنسي بها، عكس ما تدعيه الأقلام الفرنسية الاستعمارية.

النتيجة الثالثة: إن الوثيقة رغم ما فيها من فوائد ومحاسن إلا أنها جاءت في ظروف خارجية لا تساعد الجزائر، خاصة تنامي الحملات الأجنبية، خاصة الفرنسية منها التي كانت قد احتلت الجزائر في 1830م. وإن استمرار اغتيال الحكام من قبل الجيش الانكشاري ومنهم الداوي محمد بن بكير الذي كان وضع العهد بمبادرة منه ورعايته، تجعلنا نحكم بأن وثيقة عهد الأمان أخفقت في تحقيق الرقي الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي في الجزائر.

النتيجة الرابعة: أحسن دليل على فشل عهد الأمان في تحقيق مراميه البعيدة هو سقوط الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي عام 1830م، هذا ما يجعلنا نقول أيضاً أن ما كان ينقص الدولة الجزائرية العثمانية والإمبراطورية العثمانية بشكل عام هو إصلاح جذري لنظمها.

الإحالات

(1) عثر عليهما بتونس الدكتور عبد الجليل التميمي.

(2) المحافظ ألبير دوفو (Albert Devoulx)، عينته الإدارة الاستعمارية سنة 1848، كان دوفو عارفاً باللغة العربية وهاوياً للحضارة العربية الإسلامية، أسوة بوالده الذي عاش بالجزائر، إن الرصيد القديم بالمكتبة الوطنية الجزائرية هو من مخلفاته، وقد اعتمد عليه لنشر عدة مؤلفات أهمها:

* Devoulx (A.), « Le registre des prises maritimes », in, Revue Africaine, T.15 / 1871 et T.16 / 1872 .

* Devoulx (A.), « Les casernes des janissaires à Alger », in, Revue Africaine, 1858, pp 132-150.

* Devoulx (A.), « Les notes historique sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger », in, Revue Africaine, 1860.

(3) أنظر: خليفة حماش: "كشاف الوثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني بالمكتبتين الوطنيتين في الجزائر وتونس"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، العدد 13-14، أكتوبر 1996، منشورات مؤسسة التاميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص.296.

(4) كان الشيخ أحمد توفيق المدني من رجالات الحركة الوطنية، وله أصول تركية، أسس عام 1924 بتونس "لجنة الدفاع عن الخلافة"، بعد إقدام مصطفى كمال أتاتورك بإلغائها وكان على اتصال بلجنة مماثلة بمصر وتركيا، مما جعله ينسج معارف مع بعض الأتراك، أنظر: هلال (عمار): "طريقة نموذجية لتقديم ودراسة كتاب تاريخي، كتاب الجزائر لأحمد توفيق المدني"، من كتاب خاص صدر بمناسبة الملتقى المغاربي الأول عن المصادر والمراجع العربية لتاريخ الجزائر 1830-1962، منشورات جامعة الجزائر، ص.ص. 46-50.

(5) طونا (فكري): "نظرة خاطفة حول الوثائق العثمانية الموجودة بالمركز الوطني للدراسات التاريخية"، مجلة التاريخ، عدد خاص بمناسبة أعمال الملتقى الوطني الأول لمراسلي مركز الدراسات التاريخية، النصف الثاني من سنة 1985، ص.ص. 45-49.

(6) الأسلوب الذي كتبت به الوثائق يشبه لغة كانت تستعمل للتسوق بالموانئ تعرف بالصاير (Sabir).

(7) A. Devoulx: Ahad Aman ou Règlement Politique et Militaire, in REVUE AFRICAINE, V.4, Année 1859-1860, p.219.

(8) A. Devoulx: Op.Cit., p.219.

(9) Pierre Boyer: Le problème kouloughli dans la régence d'Alger, in: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970, p.79.

(10) عائشة غطاس: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر (1700 - 1830)، الشركة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص.217.

(11) P. Boyer: Op. Cit., pp.79-80.

(12) عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط.1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص.73.

(13) مختار حساني: موسوعة تاريخ و ثقافة المدن الجزائرية (مدن الوسط)، ج.1، دار الحكمة، الجزائر، 2007، ص.20.

(14) عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص.50.

(15) A. Devoulx : La première révolte des janissaires d'Alger, Revue Africaine, n° 15, Année 1871, pp.1-6.

(16) F. HAEDO: Histoire des Rois d'Alger, Traduite et Amante par H.D. de Grammont, Alger, 1881, p.100.

(17) F. HAEDO: Op.Cit., p.111.

(18) M. KADDACHE: L'Algérie durant la période Ottoman, Office des Publications Universitaires, Alger, 1992, p.122.

(19) A. Devoulx: Ahad Aman ou Règlement Politique et Militaire, p.214.

(20) A. Devoulx: Ahad Aman ou Règlement Politique et Militaire, p.215.

(21) أحمد توفيق المدني: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب الأشراف، دار النفائس، الجزائر، 1974، ص. 95 - 117